مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة
Journal of International Economy and Globalization

دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية و السياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

Econometric Modelling Of The Impact Of Some Determinants Of Foreign Trade Liberalization and Trade Policy On The External Balance In Algeria During The Period (1980-2017)

ط.د. فؤاد مجناح♦، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
د. النوري حاشي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2020/04/10	تاريخ القبول: 2020/05/15	تاريخ النشر: 2020/06/01

الملخص	الكلمات المفتاحية
تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق نمذجة قياسية لأثر بعض المتغيرات لسياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر للفترة (1980-2017)، وذلك من أجل محاولة فهم وتفسير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين بعض المتغيرات (سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات) والميزان الخارجي ، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختارة وتأثيرها على الميزان الخارجي في الجزائر سواء في الأجل القصير أو الطويل ، كما أن تزايد أهمية التجارة الخارجية من منطلق أن الاقتصاد الجزائري في الظرف الحالي يسعى إلى ربط عديد القنوات التجارية بإمضائه على اتفاق الشراكة مع الصين و دول الاتحاد الأوروبي و كذا مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة الخارجية.	تحرير التجارة الخارجية؛ السياسة التجارية؛ نموذجARDL؛ اقتصاد الجزائري.

Abstract	Keywords
This study aims to try to apply a standard modeling of the effect of some variables of the policy of liberalizing foreign trade and trade policy on the external balance in Algeria for the period (1980-2017). In order to try to understand and explain the nature of the economic relationship between some variables (exchange rate, gross domestic product, Exports) and the external balance, the study concluded that there is a long-term relationship between the selected economic variables and their impact on the external balance in Algeria, whether in the short or long term, and the increasing importance of foreign trade from the premise that the Algerian economy in the current circumstance seeks to link count The hand of trade channels by signing the partnership agreement with China and European Union countries, as well as seeking to join the World Trade Organization And achieving mutual benefits for foreign trade parties.	Foreign Trade Liberalization; Trade Policy; ARDL Model ; Algerian Economy.

JEL Classification Codes : F02 ; F31 ; C32 .

♦ المؤلف المرسل: مجناح فؤاد، الإيميل: f.medjenah@univ-djelfa.dz

1. مقدمة:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص ما لديه من فائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير. تعتبر العمليات الاقتصادية سوآءا الوطنية أو بالدولية محركا أساسيا لنشاط التجارة الخارجية وترجع هذه الصفقة التي تتميز بها التجارة الخارجية إلى الإنسان ورغبته، وكما ساهمت الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم والتي تعظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم ولعل أهم خصائص التجارة الخارجية هو تمكين جميع الدول من الاستغاثة من التجارة الخارجية عن طريق تحقيق الرفاهية وتحقيق أيضا الكفاءة الاقتصادية ، لأنه عن طريق التجارة يتم تبادل السلع والخدمات مما يعود على الدول المصدرة بالموارد المالية. وتملك الأموال تستطيع تطوير اقتصادها وتنميته. وأما الدول المستوردة تلبي حاجيات اقتصادها عن طريق الاستيراد ، أن تلبي العجز الذي حصل على مستواها الاقتصادي إنتاجي أو صناعي أو خدمي. ومنه تحرير التجارة الخارجية واتساع حجم المبادلات أدى إلى تطوير التجارة على المستوى العالمي، وتعود هذه التطورات إلى تطوير التجارة للدول ومن بينها الجزائر حيث قامت بعد إصلاحات اقتصادية شملت الجانب التجاري، المالي والمصرفي على حد سواء، وهذا بغرض تنمية الاقتصاد الوطني.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تكمن الإشكالية الرئيسية في:

ما مدى تأثير بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية و السياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)؟

2.1. أسئلة الدراسة:

- ما مدى تأثير كل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي على ميزان الخارجي في الجزائر؟
- ما علاقة السياسة التجارية والمتمثلة بسعر الصرف على ميزان الخارجي في الجزائر؟

3.1. فرضيات الدراسة:

- يوجد تأثير كل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي على ميزان الخارجي في الجزائر.
- توجد علاقة متبادلة بين السياسة التجارية والمتمثلة في سعر الصرف والميزان الخارجي في الجزائر

4.1. منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الأسلوب القياسي الكمي لقياس أثر بعض محددات تحرير التجارة الخارجية و السياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة (1980-2017).

2. تحرير التجارة الخارجية:

1.2. – مفهوم تحرير التجارة الخارجية:

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا. (عبد المجيد، 2006 ص 209)

ويعرف أيضا على أنها: "التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف".

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود للتجارة الخارجية، وأسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد. (زبير ، 2015/2014،ص 25)

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، و هي تعني:

أ- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

ب-تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة و الحد من درجة تشتتها .

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التغير في الأسعار النسبية مما يتيح عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الاسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل، ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدا أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.

2.2. أسباب تحرير التجارة الخارجية:

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، و ذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب بمترابطة منها:

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول واتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن.

- الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982 ، حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، ومارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية.

- تزايد عدد التجاري الناجمة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وأن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات

قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات المبنية على حماية الصناعات، وكمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا. (عطا الله ، 2011/2010،ص 22)

3.2. مزايا تحرير التجارة الخارجية:

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع والمزايا للدول النامية منها:

- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.
- التقليص من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.
- المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي: ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواق واسعة، ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ و المصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعنية، و هذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. (عبد المجيد، 2006،ص ص 249-250)
- أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري) في غالب الأحيان.
- زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة.
- تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من اختيارات السلع.
- تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.
- انفتاح التجارة يزيد استخدام التكنولوجية الجديدة.
- يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية. (عطا الله ، 2011/2010، ص 23)

-شروط تحرير التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام أسعار الصرف....) ، واستنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية، فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها:

-يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

- أن تكون السياسات الأخرى خاصة المتعلقة بالاستثمار والأسعار تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.
- من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود والكية المماثلة و التي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع.
- من المفيد قبل المشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بالإجراءات لزيادة الصادرات،

ويتم الأجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة.

-يتوقف نجاح واستمرار برنامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير. تطرقنا في المطلب السابق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وأهم شروط نجاحها وأسبابها ومزاياها. (عبد المجيد، 2006،ص 250-251)

3. السياسة التجارية:

1.3.مفهوم السياسة التجارية:

يجرى التمييز عادة بين نوعين من السياسات التجارية هي سياسة حرية التجارة وسياسات حماية التجارة، حيث تعمل سياسات حرية التجارة على الغاء المحددات الإدارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية على التجارة الخارجية على عكس سياسات حماية التجارة التي تفرض هذه القيود.

وتؤدي سياسة الحماية في البلدان النامية خاصة إلى عدة نتائج عكسية، حيث يفرض على المستهلكين منتجات محلية بنوعيات ادنى وأسعار اعلى من المنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية وكذلك ظهور سعر الصرف الموازي، وكلما قل نطاق الحماية في مجال محدود فان تأثيرها قد يكون كبيرا، كما يعتمد تأثير ذلك على مدى أهمية السلع الخاضعة للحماية.

وتستخدم أسعار الصرف في الحماية عن طريق تثبيت سعر الصرف بقيمة ادنى من قيمته الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات للمستهلكين المحليين وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين الأجانب مما يقلل من الواردات ويرفع من الصادرات، كذلك رقابة الدولة على سعر الصرف بتوزيعه على أوجه الأنفاق التي تراها ضرورية، وهذا يؤدي إلى الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فيزداد تدهور قيمة العملة الوطنية.

2.3. أهداف السياسة التجارية:

تختلف أهداف السياسة الجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة وسياسة التقيد أو سياسة الحرية، وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو سياسة حمايتها وهي:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق
- تشجيع الاستثمار من اجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني .
- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الاستراتيجية لدعم الأمن الوطني والقوة العسكرية .
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني وإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ويتم ذلك على أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

"يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة "، (احمد، اسامة محمد ، ومجدي محمود، 1998) فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات وطبيعة الحركة المستمرة في مكوناته، ويأتي هذا التوازن على أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

-حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

وتعتبر هذه السياسة من بين الإجراءات التي تقوم بها السلطات لعرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي، ومن بين هذه الإجراءات، فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش.

- **حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:** (عوض الله، 1998)

يقصد بسياسة الإغراق "بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية"،(عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، 1988)، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، ويتفرع إلى ثلاثة أنواع:

- **الإغراق العارض:** والذي يفسر ظروف استثنائية طارئة والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية، وعلى هذا الأساس جاءت جولة الأوروغواي والجات سنة 1994 ومنظمة التجارة العالمية بإجراءات وقوانين تكفل حق الحماية ضد الدول التي تمارس سياسة الإغراق.

- **تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:**

وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات تتكفل بهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الإنتاج الوطني بهدف التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا والحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها وتبنية مؤسساتية تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة العائد النقدي.

- **زيادة العمالة مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي:**

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة السياسة التجارية سواء الحمائية منها أو سياسة الحرية، فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة مستوى التشغيل، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في اطار التحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. (عبد الحميد، 2003، 128)

- **الصناعات الناشئة:**

تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية وهذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الإنتاجي والسياسات الاحتكارية.

إلا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة وهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة، فالأول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية أما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع. (شوفاوي ، 2001،ص 21)

- **التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي.**

إن إجراءات السياسة التجارية تعمل على تحصين الاقتصاد القومي من مختلف التقلبات التي تنشأ على المستوى الدولي والتي يتأثر بها طبعا، نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف البلدان.

- **إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية** : فالسياسة التجارية من خلال أدواتها وإجراءاتها تعمل على تكييف الاقتصاد مع التحولات الاقتصادية العالمية للحصول على أكبر قدر من المكاسب والتقليل من المخاطر مثل ما اعتمد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الجات) (GATT) ومن سياسات تم تكييفها في إطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC) .

3.3 الإصلاحات الاقتصادي والتجارية:

3.3. 1 الإصلاحات الاقتصادي:

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي بالأساس إلى تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع من خلال التقليل من العجز الموازني، والتوظيف الأنجع للموارد ولعل أهم ما تنطوي عليه هذه البرامج في مجال التجارة الخارجية هو تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات من خلال مختلف إجراءات وأدوات السياسة التجارية كرفع الأرصدة من العملات الأجنبية ، ترشيد قطاع التعريفة الجمركية تحرير التجارة أو إلغاء القيود عليها (مثل رخص التصدير والقيود الكمية وغير الكمية)، تخفيض قيمة العملة، تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتي تهدف أساسا إلى تعزيز تنويع هيكل الصادرات وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني.

يؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملات الأجنبية بما ينعكس على زيادة إيرادات الدولة والناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر مؤشر جيد على نجاح عملية تنويع الصادرات .

2.2.3 إصلاحات السياسة التجارية:

لعل أهم ما ميز العقود الأخيرة هو إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا. وهذا في إطار دعوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية ويسهم في الاندماج اقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية وبين هذه الأخيرة نفسها، فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص واقتصاديات الإنتاج الموسع.

لقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة نحو تحرير أنظمتها التجارية مرتبطة بتبني برامج التكييف الهيكلي، وفي العديد من الحالات، كان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن جهود التكيف المدعومة من برامج الصندوق والبنك الدوليين. فعلى سبيل المثال، قلصت الكثير من البلدان النامية الحواجز غير الجمركية وأزالت الحماية عن الصناعات المحلية وقامت بترشيد هيكل التعريفات ومن جهتها قامت بلدان أخرى بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السواء.

عموما دفعت برامج التكييف الهيكلي البلدان النامية إلى تبني سياسة الإنتاج الموجهة للتصدير بدلا من إحلال الواردات مرفقة بتبني سياسات تجارية ومالية مساندة وذلك رغبة منها في الاستفادة من رفع نصيبها في التجارة الدولية وجلب الاستثمارات الأجنبية وما يترتب عنها من نمو وتنمية لاقتصادياتها.

4.دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات لسياسة التجارة الخارجية و السياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر للفترة (1980-2017) باستخدام نموذج ARDL

لغرض اختبار فرضية البحث وبالاعتماد على الأدبيات في هذا الموضوع تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL الذي طوره من كل Pesaran و Shin (1999) و Pesaran وأخرين تتميز هذه الطريقة بمزايا مقارنة بأساليب التكامل المشترك السابقة مثل طريقة Engle – Granger وطريقة Johansen . تقنية ARDL لا تحتاج أن تكون فيها جميع المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة , فيمكن تطبيقها عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو متكاملة من الدرجة صفر أو عندما يكون هناك مزيج من المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى والدرجة الثانية والمتغير التابع لا يكون من الدرجة صفر ، اختبارARDL أكثر كفاءة نسبيا في حالة العينات الصغيرة أو المحدودة . كما تسمح بالحصول على مقدرات غير متحيزة في نموذج طويل المدى.

1.4.التعريف بالمتغيرات :

- المتغير التابع الميزان الخارجي على السلع و الخدمات يتمثل في : BP.

المتغيرات المستقلة تتمثل في:

- سعر الصرف و يرمز له :ER
- الناتج المحلي أجمالي ويرمز له : GDP.
- الصادرات من الناتج المحلي أجمالي ويرمز لها : X .

$$BP = f(ER, GDP, X) \ldots\ldots (1)$$

قبل البدء في تقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه، يتضمن هذا النموذج في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، واذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير ، وتتلخص المنهجية القياسية المستخدمة في اتباع الخطوات التالية :

2.4.اختبار جذر الوحدة (استقراريه السلاسل الزمنية) :

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة فالمعادلة (1)، (شيخي، 2011، صفحة 207) ذلك بغرض التأكد من استقرارية بيانات السلاسل الزمنية، حيث انه إذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة أو مستقرة عند الفروقات من الرتبة الثانية أو المتغير التابع مستقر فالمستوى، عندها يواجه الباحثون مشكلة عدم إمكانية تقدير النموذج ARDL . (Bourbonnais, 2005, p. 226) ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أن الباحث سيستخدم اختبار ديكي_فولر ADF ويوضح الجدول رقم (1) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي_فولر ADF

السلسلة الزمنية	قرار الرتبة	المستوى		الفرق الأول	
		ثابت	ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام
BP	I(1)	/	/	-5.93*	-5.40*
ER	I(0)	0.36	-5.04*	/	/
GDP	I(1)	/	/	3.13**	-3.77**
X	I(1)	/	/	-5.45**	-4.61*

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 9.

*: معنوي عند 1%

**: معنوي عند 5%

بعد أجراء اختبار لسلاسل في المستوى و الفرق الأول لاحظنا ان القيم المحسوبة اكبر من القيم الحرجة 1% 5% 10% وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة و بالتالي السلاسل محل الدراسة مستقرة في المستوى و الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة I(1)، I(0) ، و لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

3.4.تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL :

بناء على نتائج استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات يمكن أجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (test of bounds). ويعتبر نموذج ARDL الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة ب 38مشاهدة، ويأخذ النموذج الصيغة التالية :

$$\Delta BP_t = c + \beta_1 BP_{t-1} + \beta_2\, ER_{t-1} + \beta_3 GDP_{t-1} + \beta_4 X_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_1\, BP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2\, \Delta\, ER_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3\, \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \alpha_4\, \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعبّر معلمات الفروق الأولى(α) معلمات الفترة القصيرة . في حين أن ε و c تشير أخطاء الحد العشوائي و الجزء القاطع على التوالي .

4.4.اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL: من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار المعلومات (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعا، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي اقل قيمة لهذه المعايير . والجدول التالي يوضح اختبار فترات الإبطاء المثلى q_3، q_2، q_1، p ، للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

الجدول رقم (2): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

فترات الإبطاء المثلى	q_3	q_2	q_1	P
النموذج	3	**0**	**3**	**2**

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 01)

يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج Eviews 9 باختيار بين عدة نماذج للمتغير التابع و المتغيران المفسرة بفترات إبطاء مختلفة، ويبين لنا افضل 20 نموذج من حيث ادنى قيمة لمعيار Akaike. والجدول أعلاه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 نموذج المعطاة (2,3,0,3) ARDL .

5.4.اختبار الحدود Bounds Test لنموذج ARDL :

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما اذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم، انه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات الدراسة. ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

الاختبار الإحصائي	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة	النتيجة
إحصائية F	5.72	3	وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل عند مستوى اكبر من 1%
القيم الجدولية للحدود	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	
عند مستوى 1%	4.29	5.61	
عند مستوى 2.5%	3.69	4.89	
عند مستوى 5%	3.23	4.35	
عند مستوى 10%	2.72	3.77	

المصدر: تم أعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews 9 (أنظر الملحق 02)

ان قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 5.72 وهذا يتجاوز بشكل واضح القيمة الحرجة 1% للحد الأعلى، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه اثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات .

6.4.اختبار جودة النموذج المقدر:

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار (LM) TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين نعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey وبالنسبة للنموذج لابد ان تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-godfrey serial correlation LM Test

F-statistic	1.575642	Prob. F(2,27)	0.2327
Obs*R-squared	4.979166	Prob. Chi-Square(2)	0.0829

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 03)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيمة Prob Chi-square(2) اكبر من 5% أي 0.0829 >0.05 عند اختبار درجة الارتباط 2، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة (السواعي، 2012، صفحة 168).

أما عن اختبار عدم ثبات تباين فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test :Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.745287	Prob. F(11,23)	0.6867
Obs*R-squared	9.953399	Prob. Chi-Square(11)	0.6037

المصدر: تم اعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 9 (الملحق04)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيمة Prob Chi-square(11) اكبر من 5% أي 0.6037 > 0.05 وهذا ما تؤكده فرضية العدم عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

7.4.نموذج تصحيح الخطا والعلاقة قصيرة الاجل وشكل العلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDL:

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL ، حيث يتكون من جزئيين، الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم (6): نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t المعنوية	الاحتمال
مقدرات النموذج في الأجل القصير			
D(ER)	-0.205139	-2.462671	0.0217
D(GDP)	-0.00000	-3.463319	0.0021
D(X)	1.151918	12.526268	00000.
CointEq(1-)	-0.958614	-4.739246	10.000
مقدرات النموذج في الأجل الطويل			
ER	0.109027	2.768747	0.0109
GDP	-0.000000	-5.259047	0.0000
X	0.889877	9.193437	0.0000
C	-10.062109	-3.046907	0.0057

المصدر : تم أعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviews 9 (انظر الملحق 05).

5. تحليل النتائج:

1.5.علاقة قصيرة الأجل:

- ✓ نلاحظ من الجزء العلوي للجدول، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ(العلاقة قصيرة الأجل)، أن متغيرات المفسرة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، مما يعني تأثيرها بشكل كبير على الميزان الخارجي للسلع والخدمات في الأجل القصير.
- ✓ كما أظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية ب 0.0001 عند مستوى 5% وبإشارة سالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأنّ آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج ، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيّف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.
- ✓ هذا وتشير المعلمة (0.958614-) في نموذج بحثنا أنّ النمو الاقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 95.86% أي أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ب 95.86% في الفترة الحالية (t) .
- ✓ وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات البحث وهذا ما تم إثباته عن طريق نتائج اختبار الحدود Bounds Test.

2.5.علاقة طويلة الأجل:

يمثل الجزء السفلي للجدول العلاقة طويلة الأجل واعتمادا على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن سعر الصرف ذات معنوية عالية و قد أثر بشكل إيجابي على الميزان الخارجي في الأجل الطويل، نفس الشيء فيما يخص الصادرات ولكن درجة تأثيره على الميزان الخارجي كان اكبر من سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وبمعنوية عالية جدا في الأجل الطويل.

6. الخاتمة:

كان الهدف من هذه الدراسة محاولة التعرف على أثر بعض المتغيرات لسياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي:

- أظهرت الدراسة أن سعر الصرف و الصادرات أثرا في تغذية ميزان الخارجي، وعن سعر صرف الدينار الجزائري فان تخفيض قيمته خلال فترة الدراسة يعمل على تأجيج التضخم من جهة السلع المستوردة بما فيها عوامل الإنتاج، وارتفاع الأسعار المحلية المعروضة للسلع الأجنبية نتيجة لاتجاه الطلب المحلي إليها.
- كما أظهرت إن لعملية تحرير التجارة الخارجية آثار سلبية على عديد النشاطات الاقتصادية نظراً لرفع القيود على السلع الأجنبية التي ترد إلى الأسواق المحلية، مما يدفع بالسلع الوطنية التي هي في معظمها غير قادرة على منافسة سلع ذات جودة عالية وأسعار منخفضة نوعاً ما وهو ما سوف يخلق مشاكل للمؤسسات الجزائرية التي ستضطر إلى الغلق وبالتالي تسريح العمال مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.

- كما ينجم عن تحرير التجارة آثار إيجابية حيث يمكن للفرد المستهلك الاختيار بين عدة سلع محلية و مستوردة، كما أن تحرير التجارة يحفز المؤسسات الجزائرية على بذل مزيداً من الجهود لأجل إنتاج منتوج مقبول لدى المستهلك.
- بانفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة تكون الجزائر قد خطت خطوة باتجاه انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد أن عقدت اتفاقها مع دول الاتحاد الأوروبي.

بناءً على ما توصلنا إليه من نتائج نوجز بعض التوصيات:

- القيام بدراسات معمقة حول مستوى تكاليف وأسعار المواد الصناعية المحلية، ومقارنتها بمثيلتها المستوردة حتى تتمكن من تحديد مستويات سقف لحقوق الجمركية بصورة موضوعية.
- القيام بدراسة معمقة حجم الإنتاج و الاستهلاك الموطنين.
- وضع استراتيجية وطنية بغية النهوض بالصناعات الأخرى خارج قطاع المحروقات.
- خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة و فتح المجال أمام الكفاءات الشبانية لتسييرها ما دامت أن الموجودة منها تأقلمت مع الوضع الراهن.
- القضاء على كل الممارسات البيروقراطية التي أدت إلى تدمير القطاعات الاقتصادية وإدماج إطارات وطنية غايتها الوحيدة خدمة الوطن وإخراجه من الأزمة.
- جلب مصادر التمويل الداخلية والخارجية قصد بعث عملية النمو الاقتصادي.
- توفير الاستقرار الاقتصادي والأمني من اجل قدوم رأس المال الأجنبي.

7.قائمة المراجع:

-الكتب العربية:

1. أحمد أسامة محمد، مجدي محمود .(1998). **أساسيات الاقتصاد الدولي**، القاهرة:دار الجامعة الجديدة للنشر.
2. خالد محمد السواعي .(2012) ، **القياس الاقتصادي باستخدام برنامج EVIEWS** ، دار الكتاب الثقافي، عمان.
3. محمد شيخي .(2011) ، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات**. دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن.
4. عبد المطلب عبد الحميد. (2003). **السياسات الاقتصادية (02) على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**. القاهرة ، مصر: مجموعة الدول العربية.
5. عوض الله زينب .(1988). **العلاقات الاقتصادية الدولية** .بيروت العربية :الاسكندرية للطباعة والنشر.
6. عوض الله زينب .(1998). **الاقتصاد الدولي** .الاسكندرية ,بيروت العربية :الدار الجامعية.
7. قدي عبد المجيد. (2006). **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

– رسائل الماجستير:

1. بن طيرش عطا الله . (2011/2010). **أثر تغيرات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر–**. مذكرة ماجيستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. المركز الجامعي غرداية: الجزائر.
2. عائشة شوفاوي . (2001). **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر**.مذكرة ماجيستير غير منشورة.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.الجزائر: جامعة الجزائر.
3. زبير طيوح . (2015/2014). **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية. غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية.بسكرة: الجزائر.

– المقال والمؤتمر:

1. دحماني محمد درويش، ناصور عبد القادر.(2013). **"دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"**. مؤتمر دولي "تقييم الأثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على تشغيل والنمو الاقتصادي في الجزائر " . الجزائر:جامعة سطيف.
2. طبابيية سليمة ولرباع الهادي.(7-8 أفريل 2008). **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. كلية العلوم الاقتصادية. الجزائر:جامعة سطيف1.

– المراجع باللغة الأجنبية:

-Livres

1. Bourbonnais, R. (2005) - **économétrie. Paris**: DUNOD.
2. Frank j. Athins, Patrick j Coe: (2002) **An ARDL Bounds Test of The Long-Run Fisher Effect In United States and Canada**. Journal of Macroeconomics,.
3. M.B.Shrestha, K.Chowdhury . (2005) .**ARDL Modelling Approach To Testing The Financial Liberalisation Hypothesis** .University of Wollongong. Faculty of Business. Economics Working Papers.

– المواقع الإلكترونية:

1.http://data.worldbank.org/country/algeria
2.http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm
3.http://www.ons.dz

8.الملاحق :

الملحق رقم :01

ARDL Bounds Test
Date: 09/22/19 Time: 17:45
Sample: 1983 2017
Included observations: 35
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.725419	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

Test Equation:
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 09/22/19 Time: 17:45
Sample: 1983 2017
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	0.525057	0.175537	2.991148	0.0065
D(ER)	-0.196682	0.086132	-2.283488	0.0320
D(ER(-1))	0.022441	0.119462	0.187851	0.8526
D(ER(-2))	-0.231031	0.127099	-1.817733	0.0822
D(X)	1.166216	0.094638	12.32290	0.0000
D(X(-1))	-0.476734	0.203772	-2.339545	0.0284
D(X(-2))	0.153674	0.101648	1.511829	0.1442
C	-9.721435	3.582784	-2.713375	0.0124
ER(-1)	0.080113	0.046382	1.727243	0.0975
GDP(-1)	-3.74E-12	1.21E-12	-3.098800	0.0051
X(-1)	0.798214	0.180023	4.433947	0.0002
BP(-1)	-0.886304	0.201475	-4.399071	0.0002

R-squared	0.925520	Mean dependent var	-0.406625
Adjusted R-square	0.889899	S.D. dependent var	6.838652
S.E. of regression	2.269161	Akaike info criterion	4.742558
Sum squared resi	118.4291	Schwarz criterion	5.275820
Log likelihood	-70.99476	Hannan-Quinn criter.	4.926640
F-statistic	25.98259	Durbin-Watson stat	1.943809
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم :02

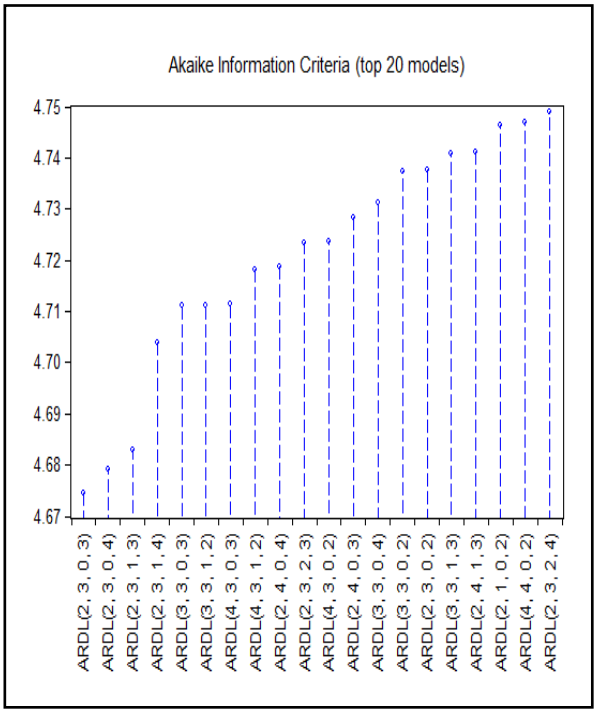

الملحق رقم :03

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.575642	Prob. F(2,19)	0.2327
Obs*R-squared	4.979166	Prob. Chi-Square(2)	0.0829

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 09/22/19 Time: 17:55
Sample: 1983 2017
Included observations: 35
Presample missing value lagged residuals set to zero.

الملحق رقم :04

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.745287	Prob. F(11,23)	0.6867
Obs*R-squared	9.197191	Prob. Chi-Square(11)	0.6037
Scaled explained SS	2.953399	Prob. Chi-Square(11)	0.9913

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/22/19 Time: 17:45
Sample: 1983 2017
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.367667	6.429233	1.145964	0.2636
BP(-1)	-0.247316	0.352206	-0.702191	0.4896
BP(-2)	0.061276	0.313547	0.195427	0.8468
ER	-0.186285	0.154864	-1.202890	0.2413
ER(-1)	0.075059	0.252452	0.297321	0.7689
ER(-2)	0.202753	0.274959	0.737392	0.4683
ER(-3)	-0.076195	0.234351	-0.325132	0.7480
GDP	-1.29E-12	2.30E-12	-0.560567	0.5805
X	-0.072163	0.170966	-0.422089	0.6769
X(-1)	0.156321	0.471899	0.331259	0.7434
X(-2)	-0.108091	0.428218	-0.252420	0.8030
X(-3)	0.068952	0.182576	0.377662	0.7091

R-squared	0.262777	Mean dependent var	3.152401
Adjusted R-squared	-0.089808	S.D. dependent var	3.900540
S.E. of regression	4.071925	Akaike info criterion	5.911969
Sum squared resid	381.3532	Schwarz criterion	6.445231
Log likelihood	-91.45946	Hannan-Quinn criter.	6.096051
F-statistic	0.745287	Durbin-Watson stat	2.746927
Prob(F-statistic)	0.686707		

الملحق رقم :05

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: BP
Selected Model: ARDL(2, 3, 0, 3)
Date: 09/22/19 Time: 17:25
Sample: 1980 2017
Included observations: 35

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	0.532290	0.168653	3.156131	0.0044
D(ER)	-0.205139	0.083299	-2.462671	0.0217
D(ER(-1))	0.260326	0.147897	1.760188	0.0917
D(ER(-2))	-0.268945	0.126054	-2.133566	0.0438
D(GDP)	-0.000000	0.000000	-3.463319	0.0021
D(X)	1.151918	0.091960	12.526268	0.0000
D(X(-1))	-0.633580	0.230333	-2.750716	0.0114
D(X(-2))	0.159296	0.098205	1.622070	0.1184
CointEq(-1)	-0.958614	0.202271	-4.739246	0.0001

Cointeq = BP - (0.1090*ER -0.0000*GDP + 0.8899*X -10.0621)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	0.109027	0.039378	2.768747	0.0109
GDP	-0.000000	0.000000	-5.259047	0.0000
X	0.889877	0.096795	9.193437	0.0000
C	-10.062109	3.302401	-3.046907	0.0057